

الأحزاب العلمانية في الوطن العربي: الصراع على جبهتين^(*)

مارينا أوتاوي

مديرة برنامج دراسات الشرق الأوسط
في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

عمرو حمزاوي

باحث أساسي في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

تواجه اليوم الأحزاب العلمانية في الوطن العربي، التي تُشكّل طيفاً واسعاً من التنظيمات السياسية المتفاوتة في توجهاتها السياسية بين المواقع الليبرالية والبرامج الاشتراكية المبهمة، أزمة حقيقية. ونتيجة محاصرة هذه الأحزاب بين الأنظمة السياسية التي لا تسمح لها بممارسة النشاط السياسي الحرّ والمشروع إلا في حيز ضيق جداً من جهة، والحركات الإسلامية الشعبية التي يتصاعد شأنها بجلاء في مختلف أرجاء الوطن العربي من جهة ثانية، باتت هذه الأحزاب تكافح اليوم ليكون لها دورٌ وتأثير، بل إنها تناضل في بعض الحالات من أجل الاستمرار والبقاء.

وقد كشفت نتائج العمليات الانتخابية التي جرت مؤخراً في مختلف أرجاء المنطقة العربية عن الضعف الذي تعانيه الأحزاب العلمانية، وخلقت لدى قادتها والمنتسبين إليها، تبعاً لذلك، شعوراً جديداً بالحاجة الملحة إلى العمل. وتوقف هؤلاء عن خداع الذات وخداع الآخر في ما يتعلق بعمق هذه الأزمة التي يواجهونها، على الرغم من غياب حل جاهز للأزمة. إنهم يعرفون حق المعرفة أن لديهم جمهوراً ناخباً راکداً، أو حتى ناضباً، في الوقت الذي يملك فيه الإسلاميون جمهوراً ناخباً متنامياً وفائق التنظيم. كما إن معظمهم يعترف صراحة، حالياً، بأنه لا يملك خطة، ولا يدّعي معرفة كيفية استعادة المواقع التي خسرها في بلدان، مثل المغرب ومصر، كما إنه لا يجد سبيلاً للاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة في بلدان مثل اليمن والكويت. وكثيراً ما يكسو حجج وأعدار الأحزاب العلمانية في الوطن العربي خطاب تبريري يلقي باللوم على الآخر. إنها تشعر بأنها تقع ضحية للنظم السلطوية التي لا تتورع عن إحباط نشاطاتها. كما إنها تشعر بالغبن في منافستها الحركات الإسلامية

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى ندوة «مركز كارنيغي للشرق الأوسط» في بيروت، فندق روتانا جوفينور بتاريخ ٢٥ أبريل/نيسان ٢٠٠٧.

التي تستخدم المساجد من أجل حشد الأنصار، كما تستخدم المؤسسات الخيرية من أجل إنماء قواعدها الانتخابية، فهي تشعر، بعبارة أخرى، بأنها عالقة في الوسط، وتحارب على جبهتين.

وبالفعل، فإن الظروف في معظم البلدان العربية أضحت شديدة الصعوبة لمعظم الأحزاب العلمانية، كما هي صعبة لسواها من التنظيمات السياسية الساعية إلى العمل باستقلال عن النظم الحاكمة أو إلى تحديثها. لكن، وفي نهاية الأمر، فإن جزءاً من أزمة الأحزاب العلمانية هو من صنع أيديها. ومع استثناءات قليلة، نجد أن هذه الأحزاب لم تركز عملها على بناء أطر تنظيمية ناجحة، وهو الأمر المطلوب للمشاركة الناجحة في الأنظمة السياسية المستندة إلى القاعدة الانتخابية، على رغم أن هذه الأنظمة هي نفسها غير ديمقراطية في واقع الحال.

إن ضعف الأحزاب العلمانية جعل قواعدها الانتخابية المحتملة، مثل عمال القطاع الصناعي في مصر، والمثقفين الحضريين في المغرب، تتحول عنها نحو الحركات الإسلامية أو تتجه نحو الحماية التي توفرها لها النظم الحاكمة، إلا أن هذا الأمر لا يعد نتيجة حتمية لا مفر منها للممارسة السياسية في دول ذات نظم سلطوية أو شبه سلطوية. لقد عملت الحركات الإسلامية على نحو دؤوب لسنوات طويلة من أجل تطوير آلياتها التنظيمية والسياسية، على رغم قمع الأنظمة المنتظم والمستمر لها، وعلى رغم إقصائها أحياناً عن المشاركة في الحياة السياسية. أما الأحزاب العلمانية فهي أكثر ميلاً إلى النظر إلى ناخبها نظرة الوجود المسلم به، فإذا بها تشغل عنهم بالجدل الفكري النظري.

ومن المشاكل الشائعة لدى الأحزاب العلمانية أن الكثير منها يجد صعوبة حتى في تحديد هويته الخاصة بوضوح، إذ إن مصطلح «الأحزاب العلمانية» (بكسر العين) التي اخترناها في عنوان هذه المقالة، بعد نقاش طويل، لا يلقي قبولاً عند معظم هذه الأحزاب، وذلك خشية انطوائه على رفض ضمني للثقافة الإسلامية التي تقبل بها الأحزاب العلمانية. والواقع أن هذه الأحزاب في معظم الأحوال لا تستند إلى أيديولوجيات علمانية تفصل تماماً بين الدين والحياة العامة على نحو يمكن مقارنته بعلمانية مصطفى كمال أتاتورك أو بالنموذج العلماني الفرنسي. إن كل ما في الأمر أن هذه الأحزاب لا تتطرق في برامجها من أفكار دينية أو تستلهم العقيدة الإسلامية كمرجعية لها.

ومع أن توصيف هذه الأحزاب لما ليست عليه هو أمر سهل بالنسبة إليها، فهي ليست مناهضة للإسلام، ولا رافضة القيم الحضارية السائدة في مجتمعاتها، إلا أنها تجد صعوبة بالغة في تحديد هويتها. أما مصطلح «الديمقراطية» الذي يفضلها أكثرها، فهو لا يقدم الكثير، إذ إن معظم الحركات السياسية في المنطقة، ابتداء من الإسلاميين، وانتهاء بالنظم السلطوية وشبه السلطوية الحاكمة، تزعم اعتناقها الديمقراطية. ولا يوجد في الحقيقة معيار يثبت أن الأحزاب العلمانية أكثر التزاماً بالديمقراطية من سواها من القوى

الموجودة. أما تعبير «الليبرالية»، وهو تعبير آخر يفضل الكثيرون إطلاقه على أنفسهم، فهو خادع بالدرجة ذاتها: هل يعني ذلك الليبرالية بالمفهوم الأوروبي أم الأمريكي؟ أم أنه يعني إحياء التقاليد الليبرالية في السياسة العربية التي ازدهرت في مصر والمشرق العربي من عشرينيات إلى أربعينيات القرن الماضي؟ وكيف يمكن أن تنطبق هذه العبارة على الأحزاب التي ما زالت مسمياتها تحمل كلمة «اشتراكية» أو الأحزاب التي كانت إلى أمد قريب تنسب نفسها إلى أفكار القومية العربية؟ إن غياب الهوية الواضحة عن مجمل الأحزاب العلمانية قد أضعف إلى حد كبير من قدرتها على تطوير برامج متماسكة، وعلى صياغة خطاب سياسي متميز من خطاب الإسلاميين والنظم الحاكمة.

وللإنصاف، ينبغي القول إن الأحزاب العلمانية تتحرك في سياق مجتمعي طارد، فعدد كبير من المجتمعات العربية التي كانت دائماً مجتمعات محافظة في سلوكها الديني والاجتماعي، قد ازدادت غلواً في التمسك بهذا السلوك خلال العقود الماضية، وهذا ما قلص الحيز المتاح للتعبير عن الأفكار العلمانية في الخطاب السياسي. وإلى حد ما، كان الغموض في مواقف بعض الأحزاب العلمانية نوعاً من التكيف مع المحيط الاجتماعي الرفض لتقبل برامج ليست نابعة من القيم والرؤى الدينية. وكما بينت نتائج انتخابات السنوات الماضية على امتداد الوطن العربي، فإن مساومة الأحزاب العلمانية على هويتها قد جاءت بنتيجة عكسية، إذ إنها أبعدت القواعد الانتخابية التقليدية عن هذه الأحزاب، من دون أن تنجح باستقطاب ناخبين جدد لم يجدوا سبباً يدعوهم إلى تأييد أحزاب لا تفتقر في مواقفها الجوهرية عن غيرها من الأحزاب الحاكمة أو الحركات الإسلامية، وتعجز في الوقت نفسه عن تقديم ما تقدمه الأحزاب الحاكمة من عوائد مادية ومعنوية أو ما تقدمه الحركات الإسلامية من خدمات اجتماعية. لقد أضحى دور الأحزاب العلمانية في الحياة السياسية العربية الراهنة دوراً ثانوياً يؤديه ممثلون من الدرجة الثانية على مسرح سياسي يعجزون به عن المنافسة الناجحة لكسب تأييد الناخبين، فالغموض والمساومة على الهوية لا يشكلان استراتيجيات قابلة للحياة.

إن أزمة الأحزاب العلمانية هي عقبة رئيسة في طريق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ففي الوقت الذي يتسع فيه النقاش السياسي ويزداد حيوية في معظم دول العالم، وفي الوقت الذي يتعرض فيه المواطن العربي اليوم لتدفق هائل للمعلومات والآراء عبر وسائل الإعلام، فإن عدد المنظمات السياسية الصالحة للمنافسة ضعيف. وعلى الرغم من أن مزيداً من الدول تجري فيها انتخابات اليوم لديها مساحة ما من التنافسية والشفافية، إلا أن القليل من الأحزاب العلمانية يستطيع المنافسة في هذه الانتخابات.

وفوق كل ذلك، فإن ضعف الأحزاب العلمانية يقود إلى خلط غريب في الخطوط الفاصلة بين الحكومات والمعارضة، وبخاصة في ظل تطلع الكثير من الأحزاب العلمانية إلى الحكومات لتقدم لها الحماية ضد المد الإسلامي في الوقت ذاته الذي تحاول فيه هذه الأحزاب الحد من هيمنة هذه الحكومات. إن الأحزاب العلمانية في مصر، على سبيل

المثال، تعاني الأمرين على يد الحكومة، فنشاطاتها معطلة، واجتماعاتها مقيدة، وقاداتها يعتقلون أحياناً. لكن هذه الأحزاب تعرف على الأقل ما تأمله وما يعترضها من عوائق ومحظورات. وحتى وإن كان ذلك لا يروقها، فإنها في أغلب الأحيان تتعلم كيف تتعايش مع الوضع، إلا أنها لا تعرف ما الذي يجب توقعه من الأحزاب الإسلامية. إن احتمال انتصار الإسلاميين في الانتخابات يمثل تهديداً حقيقياً للأحزاب العلمانية في هذه الدول، لأن مثل هذا الانتصار قد يؤدي، ليس فقط إلى فرض قيود سياسية جديدة، بل قد يؤدي أيضاً إلى خطر فرض قيود ثقافية واجتماعية جديدة على البلاد.

وهكذا، عندما تقع الأحزاب العلمانية بين خصم تعرفه وآخر تجهله، فإنها تُقرب نفسها أكثر من الأنظمة الحاكمة. ونتيجة ذلك، فإن المحاولات التي تتخطى الأيديولوجيات القائمة، لتضم الأحزاب العلمانية والإسلامية، بهدف خلق تحدٍ للنظام الحاكم، نادراً ما تنجح. ومثل هذه المحاولات تبادر إليها الحركات الإسلامية عادة قبيل الانتخابات، لكنها غالباً ما تلقى تفاعلاً حذراً من الأحزاب العلمانية التي لا تثق بالإسلاميين، وتفضل في نهاية الأمر أن تحافظ على علاقاتها القائمة مع النظام. أما الاستثناء الوحيد، فهو وضع جبهة المعارضة اليمنية التي تضم الحزب الاشتراكي وحزب الإصلاح الإسلامي.

ينظر إلى الأحزاب العلمانية في الغرب، على الرغم من ضعفها، بوصفها منظمات قد تتمكن من دفع عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي. إن الحكومات الغربية تعي جيداً أن الأنظمة العربية الحاكمة لا اهتمام لديها في تحقيق أي إصلاح ديمقراطي فعلي. كما إنها لا تثق في الوقت ذاته بالحركات الإسلامية، وتخشى أن تقود مشاركتها في الانتخابات إلى قيام أنظمة سياسية سلطوية مستندة إلى قاعدة دينية بدلاً من الديمقراطية. وعلى الرغم من أن الأحزاب العلمانية غالباً تعاني تبعات قيادات هرمة وأطر مشلولة، ونقصاً في العلاقات الديمقراطية داخل الحزب، إلا أن هذه الأحزاب تصبح، لانعدام البديل، حركات يعتمد عليها الغرب لنشر الديمقراطية في الوطن العربي. ومثل هذه الأحزاب تكون عادة بقيادة أفراد تلقوا تعليمهم في الغرب، أو أنهم، على الأقل، تعرضوا للثقافة الغربية. إنهم يجيدون الخطاب الديمقراطي أفضل من غيرهم، وهم أكثر مصداقية من السياسيين الإسلاميين، حتى وإن كان عدد كبير منهم بدأ حياته السياسية بوصفه اشتراكياً عربياً، أو قومياً عربياً.

ونحن نعتقد، أيضاً، أن تعزيز الأحزاب العلمانية ضروري من أجل تحقيق التحول الديمقراطي في الوطن العربي. لكن استنتاجنا هذا لا يستند إلى التخوف من الإسلاميين، ولا إلى اليأس من الأنظمة الحاكمة، ولا بسبب الإعجاب بتمسك السياسيين العلمانيين بالديمقراطية. يعود السبب الفعلي لحقيقة: أنه في ظل غياب أحزاب علمانية صالحة للمنافسة، فإن ميدان المنافسة سيكون مقتصرًا على الأحزاب الحاكمة من جهة، والحركات الإسلامية من جهة أخرى، هو أن وجود وسط سياسي يُشكّل أمراً حاسماً لتحقيق نمو

ديمقراطي، لكنه حالياً إما مفقود، وإما محصور ضمن نطاق محدود، في معظم البلدان العربية. قد تستطيع الأحزاب العلمانية في الوطن العربي المساعدة على تغيير هذا الوضع، لكن عليها لتتمكن من تأدية هذا الدور أن تبدأ بتغيير نفسها أولاً.

أولاً: الأحزاب العلمانية في أربع دول عربية

إن تحليل أوضاع الأحزاب العلمانية التالي يستند إلى بحثٍ معمقٍ في بلدان أربعة، ويعتمد على مناقشاتٍ مع ممثلي عدة أحزاب علمانية عبر المنطقة. نبدأ تحليلنا بعرض الوقائع التي تشكل الخلفية التي تقوم عليها هذه الأحزاب في كلٍّ من المغرب، ومصر، واليمن، والكويت، ثم نحلل بشكلٍ أوسع ملامح المستقبل، غير المؤكد، لهذه الأحزاب العلمانية في الوطن العربي.

١ - المغرب

يتمتع المغرب، أكثر من أي دولة أخرى في الوطن العربي، بتاريخ طويل مستمر لوجود الأحزاب السياسية، بما فيها الأحزاب العلمانية، وكذلك تلك الأحزاب التي اعتبرت أحزاباً إسلامية قبل ظهور وانتشار مصطلح «الأحزاب الإسلامية» الجديد. ومع أن المغرب ظل منذ استقلاله في عام ١٩٥٦ وحتى منتصف التسعينيات دولة سلطوية قمعية، إلا أن الملك لم يقع قط تحت إغراء حظر الأحزاب السياسية أو إعلان نظام حكم الحزب الواحد. ونتيجة ذلك التقليد العريق، فإن بعض الأحزاب السياسية العلمانية المغربية مستمرة في إظهار درجة من البناء والتنظيم غير مألوفة في الوطن العربي. وهذا لا يعني بالضرورة أنها أحزاب قوية ومزدهرة في الوقت الحاضر، أو أنها لا تشعر بتهديد المنافسة القاسية التي تواجهها من الأحزاب والحركات الإسلامية. ولكن، ومقارنة ببلدان أخرى في المنطقة، فإن الأحزاب السياسية العلمانية في المغرب تبرز كهيئات قائمة بالفعل.

يضاف إلى ذلك، وجود أكثر من ٢٤ حزبا سياسياً في المغرب في الوقت الحاضر، لكن معظمها ليست إلا جماعات تلتفت حول قائد ذي طموح سياسي. والأحزاب السياسية التي يمكن أن ينطبق عليها - مع بعض التحفظات - اسم «العلمانية» في المغرب، هي أقل من ذلك العدد بكثير. هناك حزبان وُلدا في مرحلة النضال لإنهاء الحماية الفرنسية، وهما بالتحديد: حزب الاستقلال، وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية (USFP) (الذي سمي أساساً «الاتحاد الوطني للقوة الشعبية»)، وهما الحزبان الملقبان بالحزبين الملكيين.

كما إن هناك أحزاب البربر التي تتداخل إلى حدٍّ ما مع الأحزاب الملكية الأخرى. إن إطلاق صفة «العلماني» على حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لا يثير أي مشكلة بسبب اسمه بالذات. أما في حالة حزب الاستقلال، فإن مسألة الاسم أكثر تعقيداً، ذلك أنه خلال فترة النضال من أجل الاستقلال كان حزب الاستقلال هو حزب العناصر المحافظة المتدينة في المجتمع المغربي، وقد نشأ على يد عالم دين، وضمن ثقافة شمولية، إلا أن ذلك

جاء قبل عدة عقود من قيام الحركات الإسلامية الحالية. وفي الطيف السياسي المعاصر، يقف حزب الاستقلال إلى جانب حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية بثبات، وليس إلى جانب «حزب العدالة والتنمية». والواقع، إن الحزبين يمثلان معاً نواة الأحزاب التي تسمى بـ: «الكتلة التابعة لمجموعة الأحزاب» التي كانت يوماً ما تشكل المعارضة. لكنهما الآن منحازان إلى الملكية، ومعارضان لحزب العدالة والتنمية. وعدا عن حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، فإن هناك ما يسمى «الأحزاب الملكية»، والأحزاب البربرية التي تتدخل إلى حد ما مع الأحزاب الملكية. وهذه الأحزاب الملكية بعيدة عن النضال من أجل العلمانية، فهي تروق الفئات المحافظة والتقليدية من سكان الأرياف المتدينة، لكنها لا تنتظم تحت راية الإسلام السياسي، بل هي منظمات تقوم على أساس نفعي مستفيدة من الامتيازات التي تحصل عليها، وهي أيضاً معارضة للأحزاب الإسلامية. ولهذا، فإننا نصنفها أحزاباً علمانية لأغراض هذا البحث.

إن أهم أحزاب المغرب العلمانية، هما: الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية. وهما يشبهان حزب العدالة والتنمية، من حيث إنهما حزبان سياسيان تقليديان لكل منهما مركز قيادة في العاصمة، وشبكة مهمة من المكاتب الفرعية. وبالفعل، فإن حزب الاستقلال يفاخر بأن له أكثر من ألف فرع في البلاد. وهو رقم يقرّ الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية بأنه لا يمكنه إدراكه. وعلى رغم ذلك، فإن الكثير من المكاتب الفرعية ليس له أداء فعال، وهي حقيقة يُسَلَّم بها مسؤولو الحزبين. ومهما يكن من أمر، فإن لهذين الحزبين أطراً بنوية حقيقية قائمة بالفعل.

غير أن هذين الحزبين لا يشعران بأنهما قادران على منافسة الأحزاب الإسلامية. أما رد فعلهما فهو الاقتراب أكثر من الملكية، وهو موقف يهدّد بإضعافهما أكثر، وبخاصة أمام المستأثريين من الوضع الراهن، فالحزبان يعتبران نفسيهما مع «الحكومة» لا مع «المعارضة»، وهما ينظران إلى حزب العدالة والتنمية باعتباره حزباً معارضاً.

أما كيفية تحوّل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، وحزب الاستقلال، من كونهما نواة أحزاب المعارضة إلى حزبين أقرب إلى الحكومة، فهي حكاية تكشف الكثير عن المقدرة السياسية للسلطة الملكية في المغرب، وعن العضلة التي تواجهها الأحزاب العلمانية هذه الأيام. لقد بدأ هذا التحوّل مع قرار الملك الحسن الثاني بالدعوة إلى جعل الانتخابات العامة في عام ١٩٩٧، انتخابات تنافسية. بهذا أعطى الملك حيزاً سياسياً أوسع للأحزاب القديمة لكي تُنظّم صفوفها، لكنه سمح في الوقت نفسه، وللمرة الأولى، للحركة الإسلامية بأن تدخل المعترك السياسي بصورة شرعية. في بداية الأمر سيطر الإسلاميون على أحد الأحزاب السياسية القائمة، وهو حزب «الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية» (MPDC)، لكنهم سرعان ما أسسوا حركة جديدة هي حزب العدالة والتنمية (PJD). وقد نال حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية (USFP) غالبية أصوات الناخبين في انتخابات عام ١٩٩٧، فعين الملك عبد الرحمن اليوسفي رئيس هذا

الحزب رئيساً للوزراء. كما شارك حزب الاستقلال أيضاً في هذه الحكومة.

لقد شكّل هذا الانتقال المعروف بالتناوب نقطة تحوّل تاريخية، إذ لم تجد أحزاب المعارضة نفسها خارج الحكم فحسب، بل جوبهت كعدو، وبات قادة هذه الأحزاب وأعضاؤها عرضة للاعتقال. لقد دخل الحزبان المذكوران في نظام التناوب من صقيع الخارج إلى دفء الحكم. ونظر الحزبان إلى هذا التغيير على أساس أنه دائم، فلم يتوقعا العودة من جديد إلى هوامش الشرعية، أو إلى عودة ملاحقتهما باعتبارهما خطراً يهدّد السلطة، والأسوأ من ذلك أنهما لم يعودا قادرين على تصوّر عودتهما إلى المعارضة من جديد، وذلك في أفضل الأحوال. مثل هذا الوضع قد يبدو غريباً في الديمقراطيات المعترف بها، حيث يعتبر الوجود داخل السلطة أو خارجها أمراً مؤقتاً لا يُتوقع له الدوام إلا عبر العديد من الدورات الانتخابية. لكن بالنسبة إلى بلد شهد تناوباً واحداً فقط خلال نصف قرن من بعد الاستقلال، فإن فكرة بقاء حزب في الحكومة بشكل دائم لا تثير استغراباً.

إن إصرار حزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية (USFP) وحزب الاستقلال على استمرارهما في السلطة يعكس أيضاً خوف الحزبين من النمو المتعاضم لنفوذ حزب العدالة والتنمية، وحتى من نمو الحزب الإسلامي الآخر الأكثر شعبية، وهو حزب العدل والإحسان. ولا يثق حزبا الموالاته المشار إليهما سالفاً كل الثقة في قدرتهما على المنافسة، فهما حزبان هرمان، وإنجازاتهم الأساسية التي وفرت لهما الشرعية والاحترام، وهي مشاركتهم في النضال من أجل الاستقلال، صارت حدثاً طواه الماضي منذ أمد بعيد. أما إنجازاتهم في الحكومة فهي ليست عظيمة الشأن. فمن جهة، تظهر نجاحاتهما محدودة لأن النظام الملكي قد نسب لنفسه كل التطورات السياسية الإيجابية على مدى السنوات العشر الماضية، ومن جهة أخرى لم يُظهر هذان الحزبان الكثير من الحيوية، ولم يُقدما، أو يُتبعيا، تنفيذ برنامج إصلاح حيوي، كما يعترف بذلك بعض أعضائهما. لذلك، فإن الالتصاق بالنظام الملكي تحت هذه الظروف كان سياسة حذرة. وبالفعل، فإن ثمة محاولات لدمج حزب العدالة والتنمية أيضاً في الميدان السياسي، بينما تقف الأحزاب العلمانية والكثير من المنظمات غير الحكومية موقفاً متردداً من هذه المساعي.

ونتيجة ذلك، تجد الأحزاب العلمانية نفسها عالقة في وسط هذه الوضع. لقد أصبحت أحزاب المرحلة الراهنة التي تقف تماماً في صف القصر الملكي ولا تجرؤ على تجاوز إرادة الملك. ومع أن هذين الحزبين يجادلان بضرورة توسيع سلطات البرلمان، وأنه يجب الحد من امتيازات السلطة التنفيذية، إلا أنهما يتوقعان أن تأتي هذه الإصلاحات من جانب الملك. وفي ظل شعّ الإنجازات، طيلة عشر سنوات في السلطة، بات هذان الحزبان في حاجة إلى حماية القصر لهما في مواجهة القوى الإسلامية الصاعدة. وهكذا، عندما وجدت الأحزاب العلمانية نفسها مضطرة إلى القتال على جبهتين، قررت إعفاء نفسها من الصراع على إحداها، وذلك بالانضمام إلى الملك.

٢ - مصر

وبخلاف الوضع في المغرب، فإن تاريخ الأحزاب العلمانية في مصر هو تاريخ طويل حافل بالتمزق وغياب الاستمرارية. لقد كان لمصر برلمان منتخب وأحزاب مرخصة منذ أيام الحكم الملكي، وذلك منذ عام ١٩٢٣ إلى عام ١٩٥٢. وعندما سيطرت حركة الضباط الأحرار التي قادها جمال عبد الناصر على الحكم، وأعلن الجمهورية في عام ١٩٥٢، حرّمت الأحزاب السياسية، وأعلن قيام نظام حزب واحد اشتراكي التوجّه في عام ١٩٥٤. وفي عام ١٩٧٦ أعاد الرئيس أنور السادات إلى مصر درجة من التعددية السياسية، عن طريق الترخيص لعدد من أحزاب المعارضة الصغيرة. وما لبث نظام الأحزاب المتعددة أن توسّع بالتدريج. وبحلول عام ٢٠٠٦، صار في مصر أكثر من عشرين حزباً سياسياً مرخّصاً يمكن تصنيف أغلبها ضمن منظومة الأحزاب العلمانية.

وعلى رغم نموه الكمي، بقي نظام التعددية الحزبية في مصر يعاني آفتين حقيقيتين: الأولى، هي تحوّل الحزب الأوحّد السابق إلى حزب مهيمن، يرأسه رئيس الجمهورية. أما الثانية، فقد تمثلت في مجموعة من القوانين والإجراءات السياسية المقيدة التي فرضتها الحكومة من أجل الحدّ من دور الأحزاب الليبرالية واليسارية المعارضة لها. وعلى الرغم من أن قوانين الأحزاب في مصر لا تحظر سوى الأحزاب الدينية – وهو حظرٌ جرى تكريسه لاحقاً في الدستور ذاته – فإننا نجد أنه حتى الجماعات السياسية العلمانية تواجه قمعاً قاسياً عند سعيها للتسجيل كأحزاب شرعية. وفي شهر كانون الثاني/يناير من العام الحالي (٢٠٠٧)، نبذت المحكمة المختصة بالنظر في تراخيص الأحزاب طلبات التراخيص المقدمة من اثنتي عشرة جماعة، بينها إحدى عشرة جماعة تملك برامج سياسية علمانية. وعلاوة على ذلك، لا تتمتع الأحزاب المرخصة بحرية في التنظيم ولا في خوض الحملات السياسية، إذ كثيراً ما تلجأ الحكومة إلى القمع والتلاعب لكي تمنع المعارضة من نيل الأصوات في الانتخابات. وهكذا، فإن الأحزاب العلمانية ليست في واقع الأمر منافسة فعلية للحزب الحاكم، فهي تقتصر على التنافس في ما بينها، ومع الإخوان المسلمين الذين يقدمون مرشحين مستقلين في الانتخابات التشريعية، على ما يتبقى من المقاعد، من أجل تحقيق هامش صغير من التمثيل لها في البرلمان والمجالس المحلية. إن نظام التعددية الحزبية في مصر يُنتج ويحافظ على معارضة ضعيفة غير قادرة على مواجهة النظام السلطوي الحاكم.

إلا أن هذه الأحزاب العلمانية تساهم أيضاً في ضعفها، فعلى رغم الحدود الهيكلية للنظام السياسي المصري، يظل هناك حيّز للعمل وبعض فرص المناقشة التي لم تستغل من قبل الأحزاب العلمانية. والحقيقة أن المقارنة بين هذه الأحزاب، والأحزاب الأخرى المحظورة، كحزب الإخوان المسلمين المقموع بشدة، تكشف بسرعة أن الأحزاب العلمانية لم تنجز الكثير في سبيل بناء وتنظيم مؤسساتها، ولا في سبيل توسيع تواصلها مع القواعد الشعبية عبر ابتكار برامج انتخابية مقنعة.

تنقسم الأحزاب السياسية العلمانية المعارضة في مصر، من حيث أيديولوجياتها، إلى شعبتين، وهما: أحزاب ليبرالية، وأخرى أحزاب يسارية. وعندما أعاد الرئيس السادات التعددية في مصر بشكل محدود في عام ١٩٧٦، تَعَمَّدَ تسهيل تشكيل أحزاب ليبرالية ويسارية واضعاً حزبه الخاص، الحزب الوطني الديمقراطي، في موقع الوسط بين هاتين الفئتين. الآن، هناك ما يقارب عشرين حزباً معارضاً تقع جميعها ضمن هاتين الفئتين، لأن الأحزاب الإسلامية لم يُسمح لها بالترخيص، إلا أن معظم الأحزاب السياسية المعارضة تبقى دون شأن سياسي مهم.

يوجد في مصر حالياً أربعة أحزاب سياسية معارضة فقط ممثلة في مجلس الشعب، وهو المجلس الأدنى في البرلمان المصري. اثنان من هذه الأحزاب ليبراليان، هما حزب الوفد الجديد، وحزب الغد؛ واثنان منها يساريان، هما حزب التجمع، والحزب العربي الناصري. وهذه الأحزاب جميعها حازت نسبة من المقاعد، لا تعدو الخمسة في المئة، في انتخابات عام ٢٠٠٥ النيابية. وبالمقارنة، فإن مرشحي الإخوان المسلمين تمكنوا من الفوز بحوالي عشرين في المئة من المقاعد؛ فخرجوا من الانتخابات كأقوى كتلة برلمانية معارضة، على رغم أن حزبهم محظور، ومئات من أعضائه في السجون. أما أداء الأحزاب العلمانية المصرية في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥، وهي الأولى من نوعها في مصر، فقد كان أيضاً أداءً ضعيفاً. إن حزب التجمع، والحزب العربي الناصري قاطعا الانتخابات الرئاسية، بينما قدم الوفد والغد مرشحيهما. أما مُرَشَّح حزب الوفد، فقد كان نعمان جمعة، ورشح حزب الغد أيمن نور، وهذان المرشحان أفتنعا معاً ما يقل عن ١٥ في المئة فقط من الناخبين بالتصويت لهما. وهكذا، لم يجد الرئيس حسني مبارك الذي يتولى السلطة منذ عام ١٩٨١، أي صعوبة في الفوز بمنصبه من جديد.

تساهم عوامل مختلفة في ضعف الأحزاب العلمانية في مصر، منها عدم قدرة هذه الأحزاب على تحويل إرثها التاريخي الذي لا يستهان به إلى رأسمال سياسي له حضور. إن كلاً من الأحزاب الليبرالية واليسارية المصرية كان قد أدى أدواراً مهمة في السياسة المصرية قبل وبعد عام ١٩٥٢، لكنه لم يستطع البنيان على إنجازاته الماضية. والمثال الصارخ على ذلك يظهر في حزب الوفد، فحزب الوفد «القديم» كان حزب حركة الاستقلال الوطني، كما كان حزب القومية المصرية العلمانية التي نادت بحقوق متساوية بين الأكثرية المسلمة والأقلية المسيحية القبطية. وفي فترة الليبرالية المصرية (١٩٢٣ - ١٩٥٢)، كان حزب الوفد هو حزب الأغلبية، فشكل عدة مرات حكومة تشاطر فيها الحكم مع القصر الملكي ومع سلطة الإدارة البريطانية. لقد ساعدت شعبية حزب الوفد القديم التاريخية، حزب الوفد الجديد على الانطلاق بقوة. لكن هذه الانطلاقة ما لبثت أن تلاشت. وعلى رغم أن تعيين فؤاد سراج الدين في قيادة الحزب، وهو شخصية وفدية قيادية معروفة منذ ما قبل عام ١٩٥٢، يشير إلى الاستمرارية، غير أن النتيجة أوحى بعلامات الكلل أكثر من إظهارها علامات إحياء الثقافة الليبرالية القديمة. ثم، ما لبث حزب الوفد

الجديد أن انقلب على إرثه الوطني العلماني حينما عقد تحالفاً انتخابياً مع الإخوان المسلمين في الثمانينيات من القرن الماضي. ومن بعد طوّر الحزب لنفسه برنامجاً حزبياً يقوم على الليبرالية الاقتصادية دون سواها. أما رسالته اليوم، فلا تلقى تجاوباً من قطاعات عريضة من الشعب، وهذا البرنامج لا يكاد يختلف عن السياسات الليبرالية التي بدأ يعتنقها مؤخراً الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم.

وقد وجدت الأحزاب اليسارية هي الأخرى صعوبة في البناء على إرث القومية العربية، وبخاصة منذ بدأت الحكومة تنسب هذا الإرث لنفسها. وتعود معظم هذه الأحزاب اليسارية بجذورها إلى الحقبة الناصرية (١٩٥٢ – ١٩٧٠)، وهي حقبة تمثل في الوقت ذاته ذروة النفوذ المصري في الوطن العربي، والنقطة الدنيا لسياسة الحزب الحاكم الواحد في مصر. ومن عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٧٦، برّز حكام مصر نظامهم القائم على الحزب الواحد الحاكم باستعمال مزيج من الأيديولوجية، والاشتراكية، والقومية العربية. وبوجه خاص في ظل حكم الرئيس عبد الناصر، حين جرى تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي في عام ١٩٦١، وهو تنظيم شكل على نمط الأحزاب الماركسية اللينينية في الكتلة السوفياتية، إذ أعلنت الاشتراكية أيديولوجية للدولة، وباتت القومية العربية تحمل صفة مصرية تدعى «الناصرية». أما سياسات تلك الفترة فقد تضمنت تأميم المؤسسات الاقتصادية الرئيسية، وفرض حدود صارمة على تملك الأراضي، وإدخال نظام تصنيعي تقوده الدولة، وإقامة نظامي تعليم وعناية صحية تمويلهما الحكومة.

وعلى الرغم من بقاء عملية التحرير الاقتصادي التي أطلقها السادات، والتي لا تزال مستمرة حتى الآن، فإن الميراث اليساري للنظام يبقى قوياً في بعض المناحي. إن الاشتراكية لا تزال مكرسة في الدستور كأيديولوجية للدولة. والدستور لا يزال يحفظ لـ «العمال والفلاحين» حقهم في نصف مقاعد البرلمان، ونصف مقاعد المجالس التشريعية المحلية. كما إن نظامي الرعاية الصحية والتعليم المجاني الحكومي لا يزالان قائمين، وإن كان ذلك مستمراً بوتيرة متدهورة. وكل هذا يسمح للحكومة بأن تقدم نفسها كوريث حقيقي للإرث الناصري. أما الأحزاب اليسارية المعارضة، فقد فشلت منذ تأسيسها في إعادة تبني ذلك الإرث، وتلك العقيدة، وفشلت في استغلالها بوصفها وسيلة وقاعدة لتطوير برامج حزبية متميزة. وأما الحكومة المصرية، فهي تتبنى اليوم بشكل مطرد سياسات ليبرالية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتستمر في الوقت ذاته في تبرير ذلك باعتماد الخطاب السياسي اليساري الموروث، الأمر الذي يُصعّب مهمة المعارضة اليسارية في تبني هوية واضحة.

أما البنى التنظيمية التي عفا عليها الزمن، والقيادات الهرمة، فتضرّ هي أيضاً بالأحزاب العلمانية، فبينما نجد الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم يبذل جهداً لإدماج الجيل الجديد في ظل تأثير نجل الرئيس مبارك، جمال، وبينما يبذل الإخوان المسلمون جهوداً حثيثة لاجتذاب القطاعات المحافظة لدى الشباب المصري، تبقى الأحزاب الأخرى،

مثل حزب الوفد وحزب التجمع، راکدة. وعلى رغم أن الأحزاب العلمانية تبدو كمؤسسات منظمة جدا ديمقراطيا، فإن الإجراءات الديمقراطية قلما تُحترم في عمل الأحزاب الداخلي. وتقود الخلافات حول الخيارات السياسية، أو التغييرات في صفوف القيادة، عادة إلى صراعات داخلية تضعف هذه الأحزاب. وفي ربيع عام ٢٠٠٦، اهتز حزب الوفد بسبب مواجهة بين فريقين متخاصمين، واستمرت لعدة أيام صدامات عنيفة في مركز قيادة الحزب في القاهرة. وقد حُسمت المواجهة بطرد رئيس الحزب، نعمان جمعة، وباختيار منافسه محمد أباطة خلفاً له. أما الأثر المدمر لهذا السلوك العنيف على صورة المعارضة التي تنادي نظرياً بالديمقراطية، فسيستمر لمدة طويلة. وحدثت تطورات شبيهة في بداية عام ٢٠٠٧ في الحزب العربي الناصري عندما حاول سامح عاشور، وهو محام في منتصف حياته المهنية، أن يطرد ضياء الدين داود رئيس الحزب. وهذا الأخير يبلغ السبعين من عمره، وقد استمر في رئاسة الحزب منذ الترخيص له في عام ١٩٩٢.

ويمثل الفشل في تحديد هوية القواعد الانتخابية الجديدة واجتذابها أكبر نقاط ضعف الأحزاب العلمانية. وعلى الرغم من ضعف أدائها في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في العام ٢٠٠٥، فإن هذه الأحزاب استمرت في عدم بذلها جهداً يُذكر في بناء قاعدة شعبية. إن القادة والأعضاء يلقون بأسباب ضعف أدائهم على عاتق النظام، مدّعين أن التدابير السلطوية، خصوصاً في ظل قانون الطوارئ، تمنعهم من التواصل الواسع مع الناخبين. وعند مواجهتهم بحقيقة أن الإخوان المسلمين قادرون، على رغم ذلك، على بناء قاعدة انتخابية نامية، فإن الليبراليين واليساريين يعللون ذلك بمقارنة القيود المفروضة على مشاركتهم السياسية، مع الفرص غير المقيدة للإسلاميين للتواصل مع شرائح واسعة من الناس عبر المساجد. وكل هذه الذرائع تتجاهل درجة القمع العالية التي تتعرض لها الحركات الإسلامية المحظورة، كما تتجاهل حقيقة خمول الأحزاب العلمانية نفسها. والواقع، أن أصحاب هذه الحجج يتجاهلون حقيقة أن عدداً هائلاً من الناخبين المصريين لم يحددوا مواقفهم بعد. لقد كان عدد الناخبين المصريين الذين شاركوا في الاقتراع في انتخابات عام ٢٠٠٥ أقل من ٢٥ في المئة من الذين يحق لهم ذلك. وتبقى هناك شريحة كبيرة من القوة الانتخابية لم تستثمر بعد في مصر.

وكونهما حزبين ليبراليين، فإن حزب الوفد وحزب الغد يروقان بطبيعة الحال المفكرين والمثقفين العلمانيين، ونشطاء المجتمع المدني الذين يخشون الإسلاميين، ولا يثقون بالنظام الحاكم، إلا أنهما لم يقوما بأي جهد من أجل التقارب مع المناصرين الآخرين المحتملين، بمن فيهم بعض شرائح قطاع الأعمال الذين لا يجدون حظوة لدى النظام، ولا يرتبطون بالحركات الإسلامية. أما الأحزاب اليسارية، فهي في موقف قد يكون أكثر صعوبة. لقد كان المؤيدون التقليديون للأحزاب اليسارية، من فلاحين وعمال صناعيين، أصحاب حظوة على الدوام لدى الحكومة منذ صعود عبد الناصر إلى السلطة في عام ١٩٥٢، إذ إن الحكومة كانت تسيطر على الاتحادات الوطنية للعمال والفلاحين، وهي

تُستخدم في الانتخابات العامة لتنظيم وحشد الناخبين لمصلحة الحزب الوطني الحاكم. ومع هذا، فإن التدهور المستمر في الظروف المعيشية لشرائح واسعة من الشعب، والتسارع المستمر لعجلة الليبرالية الاقتصادية التي تضاعف من الشعور بقلّة الأمان في الوظائف، نتج منهما نقمة متنامية في صفوف العمال والفلاحين، إذ فشل حزب التجمع والحزب العربي الناصري، في اختراق الاتحادات العمالية، تاركين بذلك المجال مفتوحاً أمام الإخوان المسلمين ملء هذا الفراغ، والاستفادة من النقمة المتنامية.

أما الأقباط المصريون الذين يشكلون حوالى ١٥ في المئة من الشعب المصري، فيعتبرون قاعدة انتخابية إضافية مهمة لم تبذل الأحزاب العلمانية جهداً يُذكر من أجل تعبئتها. ويتشاطر الأقباط، بصرف النظر عن تمايزاتهم الاقتصادية والسياسية، مخاوف حقيقية جديرة بالتفهم من نهوض الحركات الإسلامية. وكان الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم على الدوام قادراً على توظيف هذه المخاوف من أجل كسب أصوات الأقباط لمصلحته. كما إنه كان قادراً على الاستفادة من التحكم النسبي بالكنيسة القبطية الرسمية. يضاف إلى ذلك، تعيين عدد قليل من الشخصيات القبطية البارزة لشغل مراكز مرموقة، معظمهم من الأساتذة الجامعيين، ورجال الأعمال الأثرياء، وكبار الموظفين. وعلى رغم ذلك، يبقى الأقباط المصريون ناقصي التمثيل في السياسة المصرية، وتبقى أكثرية منهم غير مهتمة بالانتخابات. هذا الموقف يمنح فرصة لكل الأحزاب العلمانية، الاشتراكية منها والليبرالية، وكلها تضم في صفوفها قادة أقباطاً بارزين، لبناء شبكات دعم داخل هذه الطائفة.

ولم تستثمر الأحزاب الليبرالية واليسارية جيداً عيوب وإخفاقات خصومها لكسب التأييد الشعبي. وبدلاً من أن تسلط الضوء على إخفاقات النظام الحاكم في الالتزام بإقامة إصلاح ديمقراطي حقيقي، وعلى فشله في سدّ الفجوة الآخذة في الاتساع بين الفقراء والأغنياء في المجتمع المصري، فإن الأحزاب العلمانية أصبحت تميل، بوجه عام، نحو الرضوخ للنظام اتّقاءً لبطشه المطلق. إن موقف الإخوان يكتنفه الكثير من الغموض حول الحقوق السياسية المتساوية بين المسلمين والأقباط، وحول موقفهم من المسائل المتعلقة بالحريات الثقافية والاجتماعية. ولكن محاولات الاستفادة من استياء الأقباط ومواطنين آخرين، من صعود الإخوان، تميزت بقلّة المنهجية إلى حدّ ما، وبدت أقل استرشاداً بالاستراتيجيات الواضحة المطلوبة لبناء قاعدة شعبية. وبصرف النظر عن حزب الغد الذي تعرّض مؤسسه أيمن نور إلى الاعتقال بناءً على اتهامات واهية، وهكذا، بات على غير وُدّ مع المؤسسة الحاكمة، فإن الأحزاب العلمانية في مصر اليوم أصبحت بمثابة معارضة تمّ ترويضها، ولا تكاد تقوى على تحدّي النظام شبه السلطوي. وأصبحت هذه المعارضة تعوّل على موافقة النظام على تأمين احتفاظها بمكاسبها السياسية الدنيا، وعلى أن يحفظ لها الحيز السياسي المحدود التي تلعب فيه.

وفي بلد لا يكثر فيه أكثر من ٢٥ في المئة من مواطنيه بممارسة حقهم الانتخابي،

يبقى هناك جمهور واسع من المواطنين لم يرتبطوا بعد بأي أيديولوجية أو حزب سياسي، فالإسلاميون يملكون استراتيجيات للتواصل مع أكثر هؤلاء من خلال الخدمات الاجتماعية والمساجد، والعمل التنظيمي السياسي التقليدي، المألوف عادة لدى المسؤولين عن تنظيم أي حزب من الأحزاب السياسية المتعارف عليها. أما الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، فيبدو أنه يعتمد استراتيجية تجمع بين وعود بامتيازات وعوائد نفعية، والتهديد بالمعاقبة التي تأخذ شكل إنقاص الخدمات. هذا، بالإضافة إلى قدر معين من الخدع السياسية. أما الأحزاب العلمانية، فلا تزال تفتش عن استراتيجية يُمكن أن يُكتب لها النجاح.

لقد قامت الأحزاب اليسارية بنوع من الابتكار، وتحديدًا عبر تأسيس حركة «كفاية». لكن هذه الحركة لم تولّد سوى الضئيل من النتائج حتى الآن. لقد تأسست في عام ٢٠٠٤ على يد الساسة اليساريين كجبهة معارضة عريضة. وبرزت «كفاية»، قبل انتخابات عام ٢٠٠٥، بوصفها حركة احتجاجية غير تقليدية، أصبحت تمثل الحيوية الديمقراطية في مصر، إذ تمّ تشكيل هذه الحركة ضمن بنية مرنة لتكوّن شبكة تجمع الشخصيات والجماعات الصغيرة بدلاً من الأحزاب السياسية التقليدية. وقد أعادت هذه الحركة اكتشاف الشارع كحلبة للعمل السياسي النشط، وقامت بصياغة رسالة علمانية داعية إلى الديمقراطية. وخلال الانتخابات، ركزت هذه الحركة على حشد المواطنين، بهدف عدم إعادة انتخاب الرئيس حسني مبارك، وعلى إدانة جهود النظام الحاكم الهادف إلى تنصيب ولده جمال ليكون خليفة له. لقد مثّلت حركة «كفاية» أيضاً ابتكاراً أيديولوجياً في الطيف العلماني، فهي عارضت النظام بشكل مفتوح، ونأت بنفسها عن الأحزاب العلمانية المعارضة القائمة. كما كانت منفتحة على الساسة الإسلاميين والليبراليين على حد سواء.

أما تنظيمياً، فقد اعتمدت على بناء الشبكات، وركزت على العمل المباشر كالتظاهرات والمسيرات الشعبية، بدلاً من التركيز على عمليات الاقتراع. لكن حركة «كفاية» لم تدم طويلاً. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٥ فقدت «كفاية» فعاليتها. لقد أعيد انتخاب الرئيس مبارك الذي كان احتمال هزيمته الهدف المشترك لجميع حركات المعارضة. وأمست الأحزاب المتنافسة في الانتخابات النيابية أكثر اهتماماً بكسب المقاعد بدلاً من جمع صفوفها في مواجهة النظام. وقد توقف الشعب عن الاهتمام بنشاطات هذه الحركة وبالاحتجاجات في الشارع، وتقلصت التظاهرات إلى أن توقفت. وفي عام ٢٠٠٦ فشلت «كفاية» في تجديد برنامجها العلماني المناصر للديمقراطية، وتفسّخت لتصبح حلبة للصراعات الأيديولوجية النافهة بين الفئات المتناحرة. وهكذا فشلت المعارضة العلمانية في محاولتها الأولى للتجديد.

٣ - اليمن

دخلت سياسة التعددية الحزبية إلى اليمن في أعقاب الوحدة في عام ١٩٩٠. وحتى ذلك التاريخ، كان يسيطر على الجمهوريتين، العربية اليمنية (الشمال) واليمن

الديمقراطية (الجنوب)، نظام الحزب الواحد. لقد تأسس في الشمال المؤتمر الشعبي العام في سنة ١٩٨٢ على يد الرئيس علي عبد الله صالح، باعتباره حركة حاكمية شاملة ذات توجه اشتراكي غير واضح. أما الأحزاب السياسية، فكانت ممنوعة. وأما في جنوب اليمن، فقد وجد الحزب الاشتراكي اليمني الذي شكل على المنوال الماركسي - اللينيني السائد في دول الكتلة السوفياتية. وقد تأسس هذا الحزب في عام ١٩٧٨، ومارس السلطة المطلقة حتى عام ١٩٩٠. ومع إعلان قيام الجمهورية العربية اليمنية الجديدة الموحدة، بقي علي عبد الله صالح رئيساً، وعُين الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني علي سالم البيض نائباً للرئيس. وقد اتحد حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني في أيام الحكومة الانتقالية، من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣، وتوافقا على الترخيص للأحزاب السياسية، وعلى إجراء انتخابات تنافسية. وقد ظهرت عدة أحزاب سياسية جديدة أبرزها حزب الإصلاح اليمني ممثلاً الطرف الإسلامي الأقصى بين الأحزاب، وأحزاب يسارية مختلفة، من بعثية وناصرية، كانت قد تفرعت خارج مظلة مؤتمر الشعب العام.

جرت أول انتخابات برلمانية متعددة الأحزاب في عام ١٩٩٣، فجاء حزب المؤتمر الشعبي العام في المرتبة الأولى، إذ نال ٤١ في المئة من الأصوات، تبعه حزب الإصلاح اليمني والحزب الاشتراكي اليمني، اللذان نالا ٦, ٢٠ في المئة و ١٨, ٦ في المئة من الأصوات على التوالي، في حين نالت خمسة أحزاب بعثية وناصرية معاً أقل من ٢٠ في المئة من الأصوات. وعلى الرغم من أن ثلاثة أحزاب رئيسية شكلت حكومة ائتلافية في ما بينها بحسب نسبة تمثيل كل حزب في مجلس النواب، فإن اليمن الموحد بقي بعيداً عن الاستقرار، إذ نشأ صراع على السلطة بين حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، بلغ أوجه في عام ١٩٩٤ في حرب أهلية قصيرة نشبت بين الجنوب والشمال، وانتهت تلك الحرب بهزيمة الجنوب، وبتفكيك الحزب الاشتراكي اليمني. وفي أعقاب الحرب الأهلية، تحالف حزب المؤتمر الشعبي العام المتمركز في الشمال مع حزب الإصلاح، وشكلا حكومة متحدة استبعدت الحزب الاشتراكي اليمني. مع ذلك، فقد سُمح للحزب الأخير بالاحتفاظ بترخيصه، والعمل بوصفه منظمة معارضة مخصصة.

وبعد إخراج الحزب الاشتراكي اليمني من الحكومة، انقسم المشهد السياسي في اليمن إلى ثلاثة مكونات: حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم، وحزب الإصلاح اليمني الذي انضم إلى المؤتمر الشعبي العام في الحكومة حتى عام ١٩٩٧، والأحزاب العلمانية اليسارية التي بقيت في المعارضة منذ عام ١٩٩٤. وهكذا، تطور اليمن إلى دولة شبه سلطوية شبه وضعها الوضع الذي تم شرحه في كل من المغرب ومصر؛ قادة يملكون قدرة كبيرة على المناورة السياسية، وبرلمانات ضعيفة، ومساحة سياسية ضيقة متوفرة للمعارضة. ويسمح نظام الرئيس صالح بدرجة من التعددية، شرط ألا تشكل تهديداً لهيمنته على المجتمع. كما يفرض قيوداً قانونية وسياسية متعددة على أحزاب المعارضة من أجل التأكد من بقائها، وهي تعمل على هاشم النظام السياسي. وعلى الرغم من إجراء انتخابات رئاسية أو

برلمانية، غير أن النظام يستغل مؤسسات الدولة، وعلى وجه الخصوص الأجهزة الأمنية، من أجل تأمين الأغلبية للرئيس صالح ولحزب المؤتمر الشعبي العام.

وكما هو الحال في بقية الدول العربية، فإن أحزاب المعارضة العلمانية تعاني ضعفاً مُزمناً، ففي الانتخابات اليمنية الأخيرة التي جرت في عام ٢٠٠٣، نال الحزب الاشتراكي اليمني أقل من ٣ في المئة من الأصوات، بعد أن نال ١٨,٦ في المئة في انتخابات العام ١٩٩٣ (ثم قاطع هذا الحزب انتخابات عام ١٩٩٧). كما إن حزبين يساريين آخرين، هما حزب الاتحاد الشعبي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي، نالا نسبة ١ في المئة و٧,٠ في المئة على التوالي. وكذلك هناك أكثر من عشرة أحزاب يسارية أخرى لم تحظَ بأصوات كافية تؤهلها لنيل أية مقاعد في المجلس النيابي. وبالمقارنة، فقد نال حزب الإصلاح الإسلامي ١٥ في المئة من أصوات المقترعين آتياً في الدرجة الثانية، لكن بفارق كبير، عن حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم الذي نال ٧٩ في المئة من مجموع أصوات الناخبين. وكما هو الحال في المغرب ومصر، فإن الإسلاميين في اليمن هم، على ما يبدو، أفضل استعداداً من الأحزاب العلمانية للتعامل مع القيود المفروضة من الحكومة شبه السلطوية. هذه الأحزاب العلمانية بينها المتآكلة تعيش تدهوراً وتؤدي دوراً هامشياً.

لقد جاء الانحدار السريع للحزب الاشتراكي اليمني منذ عام ١٩٩٠ نتيجة مجموعة من العقبات التي واجهها الحزب في أعقاب الحرب الأهلية، ونتيجة ضربات سددها هو على نفسه. لقد خرج الحزب من الحرب الأهلية بحالة ضعيفة، وكثير من قادته هربوا إلى خارج البلاد، وفي شمال البلاد على وجه الخصوص بات يُنظر إلى هذا الحزب بوصفه حزباً انفصالياً مستعداً للمجازفة بأرواح اليمنيين من أجل تحقيق أهدافه السياسية الخاصة. لقد كانت البيئة السياسية مقيدة. ومع ذلك، لم يكن الحزب محظوراً. وبدلاً من ذلك، فقد سُمح له بأن يحتفظ بفرعه في الأقاليم اليمنية، وأن يشارك في الانتخابات. أمّا التحالف القائم بين حزب المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح، فقد أعطى الحزب الاشتراكي اليمني فرصة لكي يكرس نفسه كقوة معارضة أساسية، وهي ميزة لا تتمتع بها معظم الأحزاب العلمانية التي عليها أن تجابه الحكومة والإسلاميين في آن واحد. إضافة إلى ذلك، فإن الاشتراكيين حافظوا على بعض الشعبية كقوة تقدمية من بين الجماعات التي خسرت في أثناء عملية توحيد البلاد، بما في ذلك البيروقراطية السالفة لحكومة اليمن الجنوبي، والمفكرون العلمانيون، والنساء المثقفات. وبدلاً من أن يبني الحزب على هذه الإيجابيات من أجل إعادة إحياء مؤسساته وحشد قواعده الشعبية، فإنه استهلك جهوده في نقاشات لا نهاية لها حول ما إذا كان عليه المشاركة في الانتخابات أم لا.

وأخيراً، تقرر أن يقاطع الحزب انتخابات عام ١٩٩٧ البرلمانية مدّعياً أن الحكومة اعتمدت التزوير في القوائم الانتخابية. ونتيجة ذلك، فإن أمينه العام آنذاك، علي صالح عُبَاد، فشل في الحصول على دعم ١٠ في المئة من أصوات مجلس النواب، وهي النسبة

المطلوبة لكي يتمكن من الترشح للانتخابات الرئاسية في عام ١٩٩٩. كذلك فشل الحزب في تجديد رسالته إلى الشعب. واختار، بدلاً من ذلك، أن يواظب على تكرار رواياته عن الظلم الذي يقع عليه، مشدداً على القمع الذي تعرض له على يد الحكومة، عوضاً عن تقديم نفسه بصورة الحزب المعارض الصالح للمنافسة، والقادر على تحدي النظام الحاكم. عدا عن أن رسالة الحزب إلى الناخبين لم تتبدل منذ ما قبل حقبة التوحيد التي تركزت على العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الثروة، من دون أن تتطرق إلى قضايا جديدة أكثر أهمية في نظر الناخبين، مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة.

لقد استغرق الأمر بالحزب حتى الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٣، وحينها بدأ يبذل جهداً جدياً لتجديد نفسه كحزب معارض، فصاغ برنامجاً داعياً إلى الديمقراطية، يعطي الأولوية للإصلاح السياسي التدريجي، ويطالب بتنسيق أكبر بين الأحزاب العلمانية والإسلامية لمواجهة النظام. كما ظهرت في برنامج الحزب مسائل، مثل: حقوق الإنسان، والإصلاح الحكومي، ومكافحة الفساد، وإصلاح الخدمات الاجتماعية. ولقد تمكن الحزب إلى حد ما من اجتذاب بعض القواعد الناجبة الناقصة التمثيل، مثل النساء. ومع أن الحزب لم يفز بأكثر من ثمانية مقاعد نيابية، إلا أنه تمكن من العودة إلى المجلس التشريعي، ومن إعادة إثبات كيانه.

وحتى قبل عودته إلى البرلمان، تمكّن الحزب الاشتراكي اليمني من المشاركة في محاولة بناء تحالف بين الأحزاب المعارضة، والتغلب على التشردم، والوصول إلى قوة موحدة قادرة على التصدي للنظام. وابتداءً من عام ١٩٩٩ وُحِّدَت عدة أحزاب علمانية نشاطاتها السياسية، بما في ذلك التقدم بقوائم مرشحين مشتركة إلى الانتخابات البلدية التي أجريت في عام ٢٠٠١، وذلك تحت مظلة المجلس الأعلى لتنسيق جهود المعارضة اليمنية. أما التطور البارز، فقد حصل في عام ٢٠٠٣ بتأسيس تحالف واسع لقوى المعارضة تضمن في صفوفه حزب الإصلاح الإسلامي، وبعض المنظمات الصغيرة. وتمكن اللقاء المشترك للأحزاب، كما صار يطلق على هذا التحالف، من الاتفاق على قائمة مرشحين مشتركة ضمت ١٧٢ مرشحاً للدوائر الـ ٣٠١ اليمنية في الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام ٢٠٠٣.

لقد وسع تحالف المعارضة الجديد الذي تجاوز الأيديولوجيات فرص الامتداد أمام الأحزاب العلمانية اليمنية بشكل ملموس. وكان حزب الإصلاح أكثر حيوية من الحزب الاشتراكي اليمني، بحيث تمكّن الأول من الفوز بستة وأربعين مقعداً نيابياً، أي ما يمثل ١٥ في المئة من مجموع المقاعد. وقد جاءه معظم الدعم من قبائل قوية وناخبين محافظين. لكن تحالف المعارضة مع الأحزاب العلمانية أعطاهما قابلية أكبر للمنافسة. كما تمكن اللقاء المشترك للأحزاب من تقديم مرشح واحد يمثلته إلى انتخابات الرئاسة في العام ٢٠٠٦، هو فيصل بن شمالان. وعلى رغم خسارة المرشح في المنافسة، وإعادة انتخاب الرئيس صالح رئيساً للبلاد، فإن بن شمالان تمكن من نيل ما يقارب ٢٠ في المئة من أصوات الناخبين.

وقد اعتُبر ذلك خطوة مهمة إلى الإمام، إذا أخذنا في الاعتبار السياق العربي الذي نشهد فيه الرؤساء يستمرون عادة في الحكم مدى الحياة من دون أي معارضة. وزيادة على هذا، فإن اللقاء المشترك للأحزاب استمر في التعاون بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية، معلناً عن تشكيل حكومة ظل، ومتفقاً على تنسيق لوائح مرشحيه إلى الانتخابات البرلمانية التي ستجري في عام ٢٠٠٩.

وكبقية الأحزاب العلمانية في الوطن العربي، فإن الأحزاب العلمانية اليمينية تعمل في بيئة صعبة، فالتطبيعة المذهبية والعشائرية للمجتمع تحدّ من الامتداد البعيد لرسالتها. كما إن التاريخ السياسي الحديث لليمن يفرض قيوداً على بعض هذه الأحزاب، وبوجه خاص، على الحزب الاشتراكي اليمني، كما إن المنافسة التي تواجهها هذه الأحزاب من قبل الإسلاميين قوية. ومع أن العقبات التي تواجه الأحزاب العلمانية اليمينية تشابه العقبات التي تواجه أمثالها في الوطن العربي، إلا أن أسلوب المواجهة الذي اختارته هذه الأحزاب كان متميزاً وبعيداً عن المعتاد، فبدلاً من التقرب من السلطة الحاكمة لتأمين أقل المكاسب في العملية السياسية، فقد اختارت هذه الأحزاب أن توحد جهودها مع الأحزاب الإسلامية. وقد أسفرت هذه السياسة حتى الآن عن تقوية عضد المعارضة بوجه عام، غير أنه لم يتضح حتى الوقت الحاضر ما إذا كانت هذه الأحزاب العلمانية ستتمكن من ترسيخ نفسها باعتبارها شريكاً مساوياً للإسلاميين ضمن المعارضة.

٤ - الكويت

على رغم كونها إمارة نفطية صغيرة، في جزء من العالم غير معروف بديمقراطيته، فقد كان للكويت برلمان منتخب منذ استقلالها في عام ١٩٦٣. هذه الظاهرة غير مأثوفة، على أساس أنه حتى اليوم لا يوجد في أي دولة خليجية برلمان منتخب بالكامل، وهي ظاهرة تُفسرها البنية الاجتماعية والاقتصادية للكويت. لقد كان النشاط الاقتصادي الرئيس للكويت قبل اكتشاف النفط يقوم على التجارة عبر الخليج. وكان يسيطر على هذه التجارة عدد قليل من العائلات التجارية الثرية، وكانت أسرة الصباح الحاكمة اليوم واحدة منها. وكما فعل البارونات الإنكليز مع التاج البريطاني، فقد فرضت العائلات التجارية على آل الصباح تأليف برلمان منتخب، وكانت هذه العائلات على ثقة من أنها قادرة على السيطرة عليه.

ولم يكن أمام العائلة الحاكمة خيار آخر سوى القبول بالصفقة في بداية المطاف. ولكن، بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط، في أعقاب الحرب العربية - الإسرائيلية في عام ١٩٧٣، فإن الأسرة الحاكمة، المتحكمة بالعائدات النفطية الجديدة، أعادت إحكام قبضتها لاستعادة السلطة. فأقدمت على حلّ البرلمان عدة مرات في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، ولم يُعد تشكيل البرلمان إلا في عام ١٩٩١، على أثر حرب الخليج. وكان من بين الأسباب لذلك، إصرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عليه، حيث إنها خشيت اتهامها بخوض الحرب لمجرد إعادة آل الصباح إلى السلطة.

وكان البرلمان الذي أعيد افتتاحه بعد الحرب حتماً برلماناً مختلفاً بمكان عن سابقه، فالبلد الذي كان في الأصل مجرد مدينة محاطة بأرياف مفتوحة تقطنها قبائل من البدو، أصبح الآن دولة حَضَرِيَّة. وكانت الجنسية قد مُنحت، على مراحل، بدءاً من النواة الحضرية القديمة، وانتهاءً بباقي السكان. وعلى رغم ذلك، لا يزال هناك تمييز في طبقات المواطنين حتى اليوم. أما التحولات الاقتصادية، فقد باتت الآن تعني أن العائلات الكبيرة لم يعد لها دور مركزي شامل كما كان عليه الحال في سابق الأمر، ذلك أن لاعبين جديداً قد انضموا إلى الحلبة. وكما هو الحال في بقية دول الوطن العربي، فإن الحركات الإسلامية برزت كلاعب مهم جديد، وأصبحت منظمة بطريقة منهجية، وتتواصل مع الفئات الأقل رخاءاً من السكان، لأن مصطلح «الفئات الفقيرة» لا ينطبق جيداً على واقع الكويت. وهذه الشريحة تتألف، بوجه عام، من فئة الكويتيين الذين أصبحوا حضريين حديثاً، وبتعبير آخر، البدو السابقين.

لا تشكل حركات الإسلاميين في الكويت عنواناً لهذا البحث. ولهذا يكفيني القول إن هذه الفئات كثيرة ومتفرقة، فمنها الجماعات السنّية، والجماعات الشيعية، ومنها المعتدلة، ومنها السلفية. وتشرّد الأطياف الإسلامية جعل من السهل على السياسيين العلمانيين التنافس معهم، ولو كانوا أقل تنظيماً مما هو عليه الحال عادة عبر المنطقة.

والسياسيون العلمانيون في الكويت الذين يفضّلون نعت أنفسهم بـ «الليبراليين»، وهي صفة مغلوطة تماماً كما سنبحث لاحقاً، يتنافسون إلى حد كبير، كأفراد، لا كجزء من منظمات أو جمعيات (الأحزاب السياسية محظورة في الكويت). وحتى الفترة الأخيرة، كان النظام الانتخابي يشجع الروح الفردية المتطرفة. وعلى الرغم من العدد القليل للناخبين المسجلين (حوالي ١٤٠,٠٠٠ ناخب قبل حصول المرأة على حق التصويت في عام ٢٠٠٥)، فإن البلاد كانت مقسّمة إلى خمس وعشرين دائرة انتخابية، بحيث لم يكن على المرشحين الحصول على أكثر من فارق صوت واحد كي يفوزوا. ونتيجة ذلك، فإن المرشح كان يحفز الترشيح منفرداً ملتصقاً أولاً أصوات عائلته، وأصدقائه، وثم مشترياً بعض الأصوات الإضافية الأخرى عند الحاجة، عوضاً عن انضمامه إلى أفراد آخرين من المرشحين لإنشاء آلية سياسية.

وما دامت الدوائر الانتخابية صغيرة، فإن هذا النظام الانتخابي كان يعمل بشكل جيد في صالح المرشحين العلمانيين المنفردين غير المنظمين، ولكن، في عام ٢٠٠٦، تغيّرت الأشياء فجأة إلى غير مصلحة المرشحين العلمانيين للأسباب التالية:

أولاً، وفي شهر نيسان/أبريل، قررت الحكومة في آخر المطاف أن تدفع باتجاه تمرير القانون الذي يعطي المرأة حق التصويت. لقد كانت الحكومة تؤيد هذا القانون منذ أميد بعيد، وقد أرسلته إلى البرلمان غير مرة، لكنه كان يصطدم على الدوام بمعارضة الإسلاميين عند التصويت عليه. وبعد تشريع هذا القانون تضاعف عدد الناخبين.

الأمر الثاني، هو المواجهة المكشوفة بين النواب الإصلاحيين الداعين إلى تعديل قانون الانتخابات، وبين الحكومة؛ المواجهة التي أدت إلى إقدام الأمير على حل البرلمان، والدعوة إلى انتخابات جديدة. وما لبث البرلمان الجديد أن تبنى بسرعة قانوناً ينقص عدد الدوائر الانتخابية من ٢٥ إلى ٥؛ وهي خطوة إصلاحية كان قد طال انتظار المعارضة لها. وفجأة، وجد السياسيون العلمانيون أنفسهم، وبينهم الكثير ممن أيد هذا الإصلاح، يجابهون ميداناً سياسياً أكثر عدائية ويميل إلى مصلحة الإسلاميين، لتنظيمهم المتفوق الذي لا يقوى السياسيون العلمانيون المنفردون على الوقوف بوجهه.

وأصبح السياسيون العلمانيون يدركون فعلاً أن الوضع الجديد بات يتطلب تنظيمًا مختلفاً عن الأسلوب السابق، ذلك أن عدد المقترعين في كل دائرة تضاعف عشر مرات، كما إن عدد المرشحين ازداد من مرتين إلى عشر مرات في الدائرة الواحدة. وهذا الوضع الجديد يضعف إلى درجة كبيرة التأثير العائلي، والعلاقات الشخصية، باعتبارها الطريقة الأساسية في اجتذاب الأصوات، معطياً أفضلية للتنظيمات التي تستطيع تقديم لوائح لمرشحين يرتقون فيها إلى مستوى الحملات السياسية المهنية. وعلى الرغم من أن القانون لا يسمح بأن يزيد عدد أعضاء القائمة عن أربعة مرشحين، خوفاً من إتاحة الفرصة لتنظيم أو تيار واحد من اكتساح الدائرة، غير أن الجماعات المنظمة أمست تلقى حظوظاً للفوز أكبر من السابق. لذلك، قد يتشكل تنظيمان أو تياران علمانيان تختلف فيهما شخصيات الأعضاء، ولكنها لا تختلف في الأيديولوجيات والبرامج. وحتى الذين انخرطوا في هذه الجهود لا يبالغون في تفاؤلهم بالنجاح، فالسياسيون العلمانيون في الكويت فريديون جداً، والكثير منهم من رجال الأعمال الكبار، وهؤلاء في العادة يأتون من سلالات عائلات التجار القدماء الأصليين، أما الآخرون فهم من رجال الفكر والمتقنين. وهناك عدد كبير ومدعش من هؤلاء، من كتّاب المقالات وأعمدة الرأي في الصحف الذين يكوّنون لأنفسهم الشهرة عن طريق نشر آرائهم بهذه الوسيلة. ولكنها ليست الطريقة لتكوين منظمات حزبية قوية، بل إن السياسة تحتاج إلى منظمين محترفين، وهذا ما صار جزءاً من طريقة العمل في الحركات الإسلامية، لكنه لا يزال فكرة بعيدة عن أذهان السياسيين العلمانيين. وفي سلسلة من المقابلات أجريت مؤخراً، ذكر لأحد كاتبتي هذه المقالة، غير مرة، أن الإسلاميين في الكويت يمتازون، دون وجه حق، من السياسيين العلمانيين لأنهم يستطيعون تشغيل اختصاصيين متفرغين لشؤون التنظيم. إن مثل هذه الشكوى، إن دلت على شيء، فهي تدل على فارق التفكير السياسي بين الساسة العلمانيين والإسلاميين أكثر مما تدل على الفارق التمويلي، لأن تأسيس منظمات ذات أطر متفرغة، هو بالتأكيد أمر في متناول القدرة المادية لأناس هم في غالبيتهم رجال أعمال من طبقة المجتمع الموسرة.

وفي هذا الوضع، يتطلع العديد من السياسيين العلمانيين بأمل إلى نهوض ما يمكن أن يسمى حركة «ما بعد السياسة الحديثة» في الكويت، وهذا يعني تدخل أعضاء المجتمع المدني مباشرة في الحياة السياسية لوضع ضغوط على الحكومة، إن بواسطة التظاهرات، أو بسواها

من عمليات التحرك في الشارع، من أجل بلورة أجندة سياسية. ومن خلال المواجهة بين البرلمان والحكومة، حول قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٦، أدى الطلبة دوراً مهماً عن طريق التجمع والتظاهر تأييداً للإصلاح، فقد خيم الطلاب في باحة البرلمان ليلاً بأسلوب في بعضه نشاط سياسي، وفي بعضه الآخر احتفال شبابي، سادته الأجواء الموسيقية والفنية. وكان هذا الاحتجاج ناجحاً، إذ أدّى، مع عوامل أخرى، إلى حل البرلمان القديم، وإلى انتخاب برلمان جديد، ما لبث أن صوّت فوراً على قانون ينصّ على إنقاص عدد الدوائر الانتخابية.

إن عدداً كبيراً من السياسيين العلمانيين ينظرون إلى هذا النوع من العمل المباشر بوصفه صيغة من صيغ العمل السياسي التي تُمكنها من مساعدة الجماعات العلمانية في زيادة تأثيرها ضد تعاضم نفوذ الإسلاميين. وينتمي الطلبة الذين نظّموا التظاهرات إلى جماعات علمانية، وقد قاموا برفض ادعاءات الإسلاميين ممن حاول منهم أن ينسب هذا النجاح إلى جهودهم. وإذا أخذنا بعين الاعتبار تقلب السياسات الطلابية بوجه عام، والصعوبة التي تلاقىها الجماعات الطلابية في جميع الدول، فإن المحافظة على نشاط سياسي قد يستمر إلى ما بعد الفورات الحماسية القصيرة، ولهذا يبدو أن تقدير السياسيين العلمانيين لأهمية مثل هذا الأسلوب في النشاط السياسي مبالغ فيه كثيراً، ذلك لأنه تقدير غير مستند إلى تقييم واقعي بقدر ما هو مبني على الأمل في أن يُفلح السياسيون العلمانيون بشكل ما في اكتساح الإسلاميين الذين يتمتعون بأفضلية في التنظيم، ليس عن طريق إنشاء تشكيلات منافسة تكون أقوى منها تنظيمياً، بل بالتقدم في عملية تنظيم الآليات السياسية، والشروع في الفعل المباشر.

ثانياً: المستقبل الغامض للأحزاب العلمانية في الوطن العربي

لقد شرحنا أن قيام الأحزاب التي سمينها «علمانية» أمست ضرورة ماسة من أجل التحول الديمقراطي في الوطن العربي. وليس ذلك بالضرورة لأنها تضم الديمقراطيين الحقيقيين في تلك البلدان، بل لأن غيابها سيبقي المشهد السياسي ضيقاً، وسيقتصر التنافس السياسي فيه على السلطة الحاكمة من جهة، وعلى الحركات الإسلامية من جهة ثانية. وفي حال وجود مشهد سياسي متعدد، ومكوّن من فاعلين سياسيين متنوعين، فإن ذلك من شأنه أن يجعل الممارسة السياسية أقلّ حدّة، على رغم أنه لن يزيل بكل تأكيد العوائق القائمة أمام التحوّل الديمقراطي. ومع هذا، فمن أجل أن تصبح الأحزاب والمنظمات السياسية العلمانية في الوطن العربي تنافسية، عليها أن تمر بمرحلة من التحوّل الداخلي قبل أي شيء آخر، إذ إنه يلزمها بشكل خاص تغيير جوهر في ثلاث نواح هي: رؤيتها للمجتمع، ورسالتها السياسية الواضحة والمحدّدة التي ستقلها لناخبها المحتملين، والطريقة التي تنتظم بها.

١ - رؤية بشأن المجتمع

لم تقو الأحزاب السياسية العربية العلمانية طيلة ما يقارب ثلاثين سنة مضت على تقديم نظرة مستقبلية لأوطانها. إن الرؤية الأولى لمثل هذه الأحزاب كانت متعلقة بالاستقلال، كما هي حال حزب الاستقلال في المغرب وحزب الوفد في مصر، إذ إنهما تكوَّنا كحزبين وطنيين مطالبين بالاستقلال. أما الرؤية الثانية، فكانت تنصب على الاشتراكية التي تقوم على نظام الحزب الواحد، كما كان الحال مع حزب الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر، ومع الأحزاب البعثية في العراق وسوريا. ولكن أبعد من الاشتراكية، فقد كانت رؤية بالتحول إلى دولة رأسمالية ذات نمو اقتصادي سريع وتحول اجتماعي موجه من النظام الحاكم. وهذه الرؤية لم تترك حيزاً كبيراً لحرية الفرد أو لمبادرته، لكنها تعهدت بالتنمية والتحديث. ولفترة معينة من الزمن، على الأقل، حققت هذه الرؤية ما وعدت به.

أما الرؤية المنافسة لهذه الرؤى العلمانية المتتالية، فقد كانت، منذ العشرينيات فصاعداً، تظهر على صورة مجتمع إسلامي عادل، أطلقتها حركة الإخوان المسلمين في مصر، وأخواتها من الجماعات والحركات الإسلامية في الوطن العربي. وطالما كانت أنظمة الحكم قادرة على توفير حياة أفضل، أو على الأقل في زرع الأمل بحياة أفضل، فإن الرؤية الإسلامية لم تستطع السيطرة. وخلال سبعينيات القرن العشرين، كانت درجة القبول بالأنظمة القومية والاشتراكية الحاكمة قد بدأت تتناقص كثيراً بفعل سلسلة من الهزائم العربية في الصراع مع إسرائيل، وبسبب زيادة الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية، عندما أصبحت الأنظمة غير قادرة على تأمين الخدمات الأساسية لمواطنيها. لقد صارت الأفكار الإسلامية تجتذب الناس بشكل متزايد، وبدأت الحركات الإسلامية تلقى التأييد من قطاعات متنامية من السكان. وفي الدول التي كانت تسمح للحركات العلمانية بالعمل، كانت الأحزاب المعارضة العلمانية تعاني أيضاً، فمثلاً، تأثرت الأحزاب الليبرالية واليسارية في المغرب ومصر، من وضع صارت فيه محاصرة بين الأنظمة السلطوية الفاشلة، وبين الأيديولوجيات الإسلامية التي كانت تعد بحلول سهلة لجميع المشاكل.

وحتى ذلك الحين، لم تكن الأحزاب العلمانية قد تمكَّنت من تقديم رؤية جديدة خاصة بها. وهي كغيرها من الأحزاب اليسارية في أنحاء العالم، بدأت الأحزاب اليسارية العربية تدريجياً تتبنى الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية في أعقاب زوال الاتحاد السوفياتي. إن الأحزاب الليبرالية صارت أكثر اهتماماً بالمجتمع المدني، ودفعت بنسب مختلفة من النجاح في اتجاه تنظيمه المستقل، إلا أن ذلك جاء أقل من صياغة رؤية للمجتمع الصالح، فالمواطنون، في دول كثيرة جرت فيها تحولات ديمقراطية، اكتشفوا أن الديمقراطية نادراً ما تدرّ الأرباح على المدى القصير، في حين تُسبب الإصلاحات الاقتصادية أضراراً حقيقية لمدة معينة. أكثر من ذلك، فإن التطلع إلى مجتمع ديمقراطي ذي اقتصاد منفتح، هي نظرة عريضة يشترك فيها الكثيرون، نظرياً على الأقل، بحيث لم

يعد يمكن لأي حزب أن يدّعيها لنفسه. إن هناك حكومات أوتوقراطية عديدة في الوطن العربي تدّعي العمل من أجل الديمقراطية واقتصاد السوق، في الوقت نفسه الذي تُكذّب فيه أفعالها هذه الأقوال. كما إن حركات إسلامية عدة أمست تقبل الآن بالديمقراطية وبالليبرالية الاقتصادية أيضاً. وهكذا، فإن الرؤية الديمقراطية باتت اليوم ميداناً مكتظاً، الأمر الذي لا يمنح أي حزب أفضلية خاصة على سواه.

أما لماذا تجد الأحزاب العلمانية العربية المعارضة الصعوبة في تطوير رؤية، فهو أمر غير واضح. لعله في جزء منه عائد إلى نقص ثقة هذه الأحزاب في أنفسها، إذ ما هي الغاية من إعداد برامج متقنة ما لم تكن قادرة على الحصول على أصوات كافية؟ وهي تعود، في جزء آخر منه، إلى منافسة الإسلاميين لهذه الأحزاب، إضافة إلى منافسة نمط أقل شيوعاً، من التعاون العلماني - الإسلامي لها، الأمر الذي يدفع الأحزاب العلمانية إلى الإعلان عن أنها هي بدورها تتمسك بالقيم الإسلامية، وهذا بدوره يجعل موقفها وسطياً في قضايا مثل الحريات الاجتماعية والثقافية. وفي حالات أخرى، فإن الوقوف إلى جانب السلطة الحاكمة ضد الإسلاميين، يقلل من قدرة هذه الأحزاب على صياغة سياسات صائبة بديلة للسياسات الحكومية. ومهما تكن الأسباب، فإنه يبدو واضحاً أن فشل الأحزاب العلمانية في طرح رؤية واضحة حول موقفها، هو المسؤول عن تقويض جاذبيتها.

ولخية أمل أحزاب المعارضة العلمانية، فإن أوضح الرؤى المقترحة في الوطن العربي اليوم، تأتي من مؤسسات الحكم المتجددة في الخليج، وبعض الدول الأخرى القليلة. وهذه رؤى لمجتمع يتحول بسرعة بفعل النمو الاقتصادي المستدام، والذي يطلق عليه البعض مصطلح «نموذج دبي». وهذا النموذج يتطلع الناس إليه عادة في دول الخليج النفطية الغنية، حيث يشعر فيها جيل الشباب أن بلدانهم تخسر فرصة السعي الدؤوب في مسار الحداثة المتمثل في دبي، بنموها الاقتصادي المتفجر، وطرازها المعماري الحديث، وأجوائها المبشرة بفتح آفاق جديدة. وحتى في دولة ذات كثافة سكانية عالية، وذات عائدات شحيحة، مثل مصر، فإن الحلم بالتحديث السريع يجري دفعه بجهود وارث الحكم المحتمل، جمال مبارك، والناس المحيطين به، القائم على أساس رؤيتهم المستقبلية لبلدهم. وعلى وجه الإجمال، فإن هذه الرؤية تأتي من لدن الحكومة، لا من جهة المعارضة.

٢ - الرسالة

قد لا تملك الأحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات رؤية معينة دائماً، لكنها تحتاج على الأقل إلى إبلاغ رسالة عما ستحققه إن هي ربحت الانتخابات. وفي الأنظمة السلطوية وشبه السلطوية في الوطن العربي، تملك الأنظمة الحاكمة رسالة بسيطة ملموسة تقول للناس: انتخبونا لأننا نمسك خيوط الإنفاق بأيدينا، وباستطاعتنا تحقيق حاجاتكم. هذه الرسالة باتت اليوم أقل إقناعاً من ذي قبل، حيث تأكلت قدرات الدول على الإنفاق

إلى درجة كبيرة، في كل من المغرب، ومصر، واليمن. وفي تسعينيات القرن العشرين، نجد أنه حتى الدول المنتجة للنفط ذاتها، تلاقي صعوبة في تقديم المستوى نفسه من الخدمات التي كانت تقدمه في العقود الثلاثة السابقة لعقد التسعينيات الفائت، إلى أن ارتفعت أسعار النفط بسرعة من جديد خلال حرب العراق. ومع ذلك، فإن الأنظمة الحاكمة لا يزال بين أيديها الكثير مما يمكنها إنفاقه، وكذلك الكثير مما يمكنها حجبها عن الناس، بما لا يقارن مع إمكانيات المعارضة. أما سياسة الرعاية وتقديم الخدمات فليست رسالة معقدة، بل رسالة واضحة وفعالة.

أما رسالة الإسلاميين فتبقى مبهمة. إن رسالة «الإسلام هو الحل» ليست رسالة ملموسة بكل تأكيد، إلا أنها كشعار تدغدغ المشاعر، وتماشي التقاليد، وتروق الورع الديني. والأكثر من ذلك، إن الحركات الإسلامية استخدمت بإتقان الجمعيات الخيرية وشبكات الضمان الاجتماعي غير الحكومية على مستوى القواعد الشعبية من أجل إشاعة الثقة الاجتماعية بها والرصيد السياسي لها. وفي عدة دول عربية تأتي برامج الرعاية الإسلامية المنظمة في المرتبة الثانية بعد مثيلاتها التي تلقى رعاية حكومية، فالإسلاميون استفادوا من تنامي موجة التدين في المجتمعات العربية منذ سبعينيات القرن الفائت، وقد بنوا عليها ليجنوا الدعم الشعبي لهم. لكنهم كانوا دائماً يُقرنون الحمية الدينية بالخدمات الاجتماعية التي يقدمونها لقواعدهم الانتخابية، من دون أن ينظروا إلى هذه القواعد كأمر مُسلم به.

لا تحمل الأحزاب العلمانية التي لا تملك في واقع الحال أي رؤية مميزة، في غالب الأحوال، رسالة محددة إلى المواطنين. وقد فشلت هذه الأحزاب في تعيين المساحات، والقضايا، والقواعد الانتخابية، تعييناً استراتيجياً يختلف عن النظرة المسيطرة لدى الأنظمة الحاكمة، أو لدى الحركات الإسلامية، أو في تفصيل رسائلها على قياس هؤلاء الناخبين. وعلى كل حال، فإن الأحزاب العلمانية كانت أيضاً أكثر إخفاقاً في مقارنة الأنظمة الحاكمة والإسلاميين، في القضايا السائدة العامة أو في اختراق قواعدهما الثابتة. كما لم يكن لدى هذه الأحزاب غير القليل مما يمكنها تقديمه، سواء في مجال الحوافز المالية، أم في مجال الخدمات الاجتماعية. وتبعاً لذلك، بقيت غير قادرة على اجتذاب الفئات الأكثر وعياً، أو اجتذاب الناخبين المهتمين بمصالحهم الخاصة الذين يبحثون عن حزب يمثل مصالحهم هذه. كما إن هذه الأحزاب لا تملك شعاراً بسيطاً يمكن أن يستجيب له الناس عاطفياً. أما النتيجة، فكانت تظهر في صناديق الاقتراع.

٣ - مسألة التنظيم

كنا قد أشرنا إلى مكان من الضعف التنظيمية لدى الأحزاب العلمانية، وهي مشكلة تدركها هذه الأحزاب تماماً، كما تدرك تماماً أن عليها معالجتها. لكن هذه الأحزاب غير واثقة من الكيفية التي يتوجب عليها أن تنظم صفوفها بها. هل عليها أن تنافس

الإسلاميين على تعبئة الأصوات على مستوى القاعدة الشعبية، معتمدة أسلوباً في التنظيم قد يعتبره البعض منطوياً على مفارقة تاريخية اليوم، لكنه ينفع الإسلاميين بطريقة جيدة جداً؟ أم عليها أن تعطي الأفضلية لمؤسسات المجتمع المدني من دون الأحزاب؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف ستتم ترجمة تنظيم المجتمع المدني إلى أصوات وإلى نفوذ سياسي؟

هذه أسئلة بالغة الصعوبة أمام الأحزاب العلمانية في الوطن العربي الذي يواجه عدداً من الحقائق المتناقضة. إن الأحزاب الجماهيرية المنظمة التي انتعشت في أوروبا في النصف الأول من القرن العشرين، هي الآن في انحدار أينما كانت. كما إن انخفاض مستوى الحماس الأيديولوجي، وتحسن مستوى المعيشة التي صارت تأخذ نسقاً فردياً في الحياة، أضعف الأحزاب بشكل خطير في معظم بلدان العالم. أما في الوطن العربي، فإن الحركات الإسلامية تُظهر بشكل مقنع أن البنى التنظيمية الشبيهة بالأحزاب ليست ممكنة فحسب، بل إنها فائقة الفعالية. وأما إذا كان هذا يعني أن البلدان العربية تقف الآن في مرحلة مختلفة من التطور السياسي، أو أن الأحزاب السياسية تحتاج إلى أيديولوجية قوية من أجل أن تزدهر، فهذا أمر غير واضح. والواقع يبين أن الأحزاب السياسية التقليدية تُبلي في الوطن العربي أفضل من بلائها في أي مكان آخر في العالم.

غير أن الحقيقة الثانية تُبلغ رسالة مختلفة، وهي أن الأحزاب العلمانية في الوقت الحاضر لا تملك أي أفضلية تنافسية عندما يتعلق الأمر بتنظيم البنى الحزبية القوية، ذلك لأن هذه الأحزاب باتت مسبوقه بأشواط، لأنها أهملت تعبئة القواعد الشعبية والناخبين لمدة طويلة، في حين نجد أن الإسلاميين يجهدون بطريقة منهجية، ومنذ مدة طويلة، لبناء وتطوير بنى أحزابهم، ومؤسساتهم الأخرى التي تُشكل شبكات مساندة لها. إضافة إلى ذلك، لا تملك الأحزاب العلمانية أيديولوجية متماسكة، أو رؤية واضحة حول المجتمع، كما إنها لا تملك شعارات سياسية سهلة مجتذبة للعاطف. وفي عدة دول، لم تطور هذه الأحزاب أساليب تمويل للحفاظ على عناصر متفرغة تتابع العمل التنظيمي المنهج، غير أنه ما من سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه المشاكل عصرية على الحل، ومنها التمويل بوجه خاص، وهو لا يعدو كونه مجرد عذر في معظم الأحيان. لكن الواقع هو أن الأحزاب العلمانية اليوم أصبحت عالقة في حلقة مفرغة.

وأما الحقيقة الثالثة، فتكمن في أن الاختلاف بين الأحزاب العلمانية والحركات الإسلامية، لا يقتصر فقط على الفارق في المقدرة، لكنه يتعدى ذلك إلى الأسلوب السياسي. إن الأحزاب العلمانية ليست مجرد مؤسسات أضعف من الحركات الإسلامية، بل إنها تمثل نوعاً مختلفاً تماماً من المؤسسات السياسية، ونمطاً مختلفاً في السياسة. ومع استثناءات قليلة، ترجع الأحزاب العلمانية في الوطن العربي إلى نمط وثقافة تعود إلى ما قبل قيام المشاركة الجماهيرية. وعندما تنأى هذه الأحزاب عن ذلك التقليد ستتمكن من المضي في اتجاه سياسات جديدة يمكن تسميتها سياسات «ما بعد الحداثة»، إذ يسبق عمل المجتمع

المدني المباشر الذي يقوم به المجتمع المدني دور الأحزاب ذاتها. وقد تحوّل المواطنون العرب الذين كانت تجذبهم في الماضي سياسات الأحزاب السياسية العلمانية إلى المجتمع المدني منذ تسعينيات القرن الماضي. وكان جزء من ذلك، يعود إلى أسباب أيديولوجية، إذ كانت النقاشات حول الديمقراطية والتحول الديمقراطي التي دارت حول العالم في أعقاب الحرب الباردة قد شدّت على أهمية المجتمع المدني. وإلى حد ما، فإن عودة الشعبية من جديد إلى منظمات المجتمع المدني كانت لأسباب براغماتية. كما إن الأحزاب السياسية ذات القيادات القديمة لم توفر متنفساً كبيراً للأجيال الشابة المتطلعة إلى رؤية إصلاح حقيقي يتحقق في مجتمعاتها، فبدت الأحزاب هرمة وتعبة، بينما ظهرت منظمات المجتمع المدني ناشئة وواعدة. والأبعد من ذلك، أن وجود التمويل الخارجي المتوفر اليوم لمنظمات المجتمع المدني، وبخاصة من جانب البلدان الأوروبية، جعل من تأسيس المنظمات غير الحكومية إنجازاً عملياً، فضلاً عن أنه، بكل تأكيد، يحتاج إلى جهد أقل من محاولة تأسيس حزب سياسي جديد، أو من محاولة إعادة بعث الحياة في جسد حزب قديم مصاب بالتكلس.

إن أوضاع الأحزاب العلمانية تبقى محفوفة بالشكوك إلى حد كبير في الوقت الحاضر، فهي ضعيفة من ناحية الرؤية، والرسالة، والتنظيم. وهي عاجزة عن منافسة الإسلاميين عندما يعود الأمر إلى تطوير الأحزاب بشكل اصطلاحي.

لكن العلمانيين من المثقفين والنشطاء في الأحزاب العلمانية، كان لهم الأثر الكبير في النقاش العام الدائر حول الحريات الاجتماعية والثقافية، بينما لا يزال حتى أكثر المثقفين الإسلاميين ليبرالية مترددين في مواقفهم حول هذه القضايا. وفي بعض البلدان العربية تتميز المعارضة العلمانية بأفضليات مقارنة بسواها عندما يتعلق الأمر بتأسيس منظمات للمجتمع المدني تتعامل مع قضايا مثل حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق الأقليات. وفي بعض البلدان الأخرى، توفر التحالفات التي تجاوزت الاختلافات الأيديولوجية مع الحركات الإسلامية فرصة الانتقال إلى أبعد من محدودية التنظيمات الضعيفة والقواعد الانتخابية غير المستقرة. والأهم من ذلك كله، أن الأحزاب العلمانية تملك الفرص لزيادة تأثيرها: إن المشاركة السياسية في البلدان العربية تبقى قليلة، الأمر الذي يُنبئ بأن ثمة قواعد شعبية جديدة لا يزال من الممكن إقناعها واجتذابها إلى العملية السياسية. ولأنها تحارب الآن على جبهتين، ضد الأنظمة الحاكمة، وضد الحركات الإسلامية على حد سواء، فإن الأحزاب العلمانية في الوطن العربي لم تتمكن حتى الآن من تحديد أسلوب سياسي واضح ومحدد يسمح لها بالنجاح.

ولا تزال الأحزاب والمنظمات العلمانية تحتل موقعاً هامشياً في السياسات العربية المعاصرة، وهذا الواقع لا يبدو أنه سيتغير في المستقبل المنظور. أما الاستراتيجيات الغربية التي تعتمد على الأحزاب العلمانية كي تدفع باتجاه المزيد من الحريات والمشاركة في

الحياة العامة، فهي بدورها محكومة بعدم النجاح، لأن الأحزاب العلمانية أضعف من أن تقوى على تبديل طبيعة السياسة في مجتمعاتها، أو أن تؤثر في مجرى صنع القرارات السياسية بطريقة ذات معنى، أو أكثر ديمومة، أو أثراً. إن الأساليب التقليدية لمساعدة هذه الأحزاب التي تقدمها عدة مؤسسات أمريكية أو أوروبية تتعاون مع الأحزاب العلمانية في الوطن العربي، لا تعدو كونها برامج لمساعدة الأحزاب من أجل التغلب على ضعفها التنظيمي، والأخذ بيدها للدخول في حملات انتخابية فعّالة. إن هذه البرامج غير مصممة للتصدي لمشاكل منظمات سياسة غير واثقة من حقيقة هويتها، أو غير متأكدة من قدرتها على التواصل مع جمهور الناخبين لديها، أو حتى غير متفائلة بمستقبلها. إن أزمة الأحزاب العلمانية تتطلب إعادة نظر أكثر عمقاً، وتفكيراً متأنياً، تمارسه هذه الأحزاب على نفسها ■

مراجع:

لمزيد من المعلومات عن الحملة الانتخابية لجماعة الإخوان المسلمين في العام ٢٠٠٥،

انظر: Nathan Brown and Amr Hamzawy, *Can Egypt's Troubled Elections Produce a More Democratic Future?*, Policy Outlook; no. 24 (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2005).

وعن النظام اليمني السياسي، انظر: Sarah Phillips, *Evaluating Political Reform in Yemen*, Carnegie Paper; no. 80 (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2007).

وعن الحركات الإسلامية في الكويت، انظر: Nathan Brown, *Pushing Toward Party Politics? Kuwait's Islamic Constitutional Movement*, Carnegie Paper; no. 79 (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2007).